قياس وتحليل أثر مزاد العملة الأجنبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2019)

أ.د سوسن كريم هودان الجبوري
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية

الباحثة: أديان سالم علي
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية

الكلمات المفتاحية: تحليل. مزاد العملة. الاقتصاد العراقي

الملخص:

يحظى موضوع مزاد العملة الأجنبية باهتمام كثير من قبل الاقتصادين الباحثين وهو احد أدوات السياسة النقدية المباشرة المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي وله أهمية كبيرة في مدى ما حققه المزاد من اهداف ساعدت على ضبط مناسيب السيولة والسيطرة على معدلات التضخم ، ويهدف هذا البحث الى اختبار فيما اذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين مزاد العملة الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي والتضخم للمدة 2004-2019 ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج ARDL لبيان اثر مبيعات العملة الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ، لأثبات فرضية البحث القائلة (أن مزاد العملة الأجنبية له تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بـ(الناتج المحلي الإجمالي، التضخم)) ، فضلاً عن استخدام اختبار (ديكي- فولر) الموسع ، ووفقاً لذلك توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ان مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي كان له تأثير واضح في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحد من التضخم، وتوصلت الدراسة ان مزاد العملة الأجنبية تفسر حوالي73% من التغيرات الحاصلة في (GDP)، وكذلك 75% من التغيرات الحاصلة (In)، وان المتغيرات المدروسة خالية من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين وفقا لاختبار (LM Test) و Heteroskedasticity Test وذلك لان قيمة الاحتمالية ل F والقيمة الاحتمالية لـ (Chi-Squared) هي قيم غير معنوية اكبر من (0.05). كما قدم البحث مجموعة من المقترحات أهمها ان نجاح سياسة البنك المركزي يتطلب ان يتم التوجيه نحو تطوير وتنشيط القطاع الحقيقي من خلال

التنسيق العالي بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي ضمن برنامج مدروس لتحقيق التوازن بين القطاع النقدي والحقيقي.

المقدمة:

ان مزاد العملة الأجنبية يعد من الأدوات المستحدثة المهمة في البنك المركزي العراقي التي بدأ العمل بها تحديداً بعد عام 2003، اذ شهدت السياسة النقدية في العراق تحولاً هاماً متمثلة بصدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام (2004) تولى على أثرهُ أحقية اصدار اللوائح والتعليمات وتحديد الآليات والأدوات بهدف مواجهة الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة، وهي تمثل ركيزة أساسية لتنفيذ المشاريع الاقتصادية وخاصةً تلك التي تحتاج الى مستخدمات مستوردة وكذلك تمويل التجارة لاستيراد السلع والخدمات، في اقتصاد يكاد ينعدم فيه الإنتاج المحلي ، لذا فأن مزاد العملة الأجنبية هو النافذة الوحيدة التي يتم من خلالها الحصول على العملة الأجنبية بسبب اعتماد البلد الرئيسي على تصدير النفط، ولأهمية هذا الموضوع جاء البحث ليبين اثر مزاد العملة الأجنبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق من خلال استخدام نموذج ARDL ، ومن اجل تغطية هذا فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول الاطار النظري لمزاد العملة الاجنبية بيعاً وشراء وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحديد العلاقة النظرية بين مزاد العملة والمتغيرات الاقتصادية الكلية، وجاء المبحث الثاني ليوضح واقع مزاد العملة الاجنبية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق ،في حين تضمن المبحث الثالث التحليل الكمي لأثر مزاد العملة الاجنبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق .

مشكلة البحث (Research problem)

تتلخص مشكلة البحث في السؤال التالي: -

(كيف يؤثر مزاد العملة الأجنبية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق ؟)

فرضية البحث (Research hypothesis)

ينطلق البحث من فرضية مفادها: -

(أن مزاد العملة الأجنبية له تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بـ(الناتج المحلي الإجمالي، التضخم))

هدف البحث (Research Objective)

يهدف البحث الى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن توثيقها بالنقاط التالية: -

1- الوقوف على واقع مزاد العملة الأجنبية بيعاً وشراء وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

2- بيان العلاقة النظرية بين مزاد العملة الأجنبية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

3- صياغة النموذج القياسي لبيان اثر مزاد العملة الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم

حدود البحث (Research Limits)

الحدود المكانية للبحث/ العراق.

الحدود الزمانية / اشتمل البحث على المدة الزمنية (2004-2019)

المبحث الأول

الإطار النظري لمزاد العملة الأجنبية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

أولا: - مفهوم مزاد العملة (Currency Auction)

يعد من الأدوات النقدية المستحدثة التي طبقت في العصر الحالي، وهو أحد الأدوات المؤثرة في الطلب الكلي والتي تؤدي الى الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والهدف منها هو خفض معدلات التضخم من خلال التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية، وضبط مناسيب السيولة، والمحافظة على قيمة العملة [1]، اذ يعتبر أحد الأساليب المؤثرة في المتغيرات الاقتصادية بشكل فعال لأنها تشكل مرحلة انتقالية تضمن الاستقرار الاقتصادي خلال هذه المرحلة، وهي من الأدوات التي تمت صياغتها من قبل الولايات المتحدة الامريكية لتصحيح مسار اقتصاديات الدول التي تعاني من أزمات مالية ونقدية . وخصوصا البلدان التي تعاني من ظاهرة (الدولرة) كشكل من اشكال برامج التصحيح الاقتصادي عن طريق توفير المعروض السلعي [2]، تختلف اراء الاقتصاديون في تحديد مفهوم مزاد العملة ، هناك من يرى ان مزاد العملة هي " نافذه لبيع وشراء العملة الأجنبية" وعرفها البعض الاخر بأنها " الية بسيطة يستخدمها البنك المركزي من خلال قيامه ببيع مبلغ معين من العملات الأجنبية بمزاد علني لتحديد سعر البيع وكميتة"[3](3) ، وتعرف ايضاً بأنها سوق للعملة الأجنبية يلتقي فيه الطلب على العملة بالعرض منها ومن ثم يتكون سعر الصرف، ومن جانب طلب المصارف المشتركة في نافذة بيع العملة تقوم بفتح حسابات خاصة في البنك المركزي تستخدمها لأغراض السياسة النقدية بشكل عامل ومزاد العملة الأجنبية بشكل خاص ، ومن خلال أداة مزاد العملة تستطيع السلطة النقدية تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف عن طريق الاحتفاظ بغطاء كامل للعملة من الاحتياطات الأجنبية، مع إمكانية تلبية الحاجة الى الدولار وفسح المجال امام المتعاملين من حرية التعامل بالعملة الأجنبية بهدف تمويل مبادلاتهم التجارية والوصول الى الاستقرار في السوق المحلي عن طريق توفير المعروض السلعي [4]، وايضاً يستطيع البنك المركزي عن طريق هذه الأداة التأثير في عرض النقد من ناحية الانخفاض والارتفاع، فعند شراء العملة الأجنبية يؤدي الى زيادة عرض النقد ويحدث العكس عند بيع العملة الأجنبية، ان تحديد سعر صرف

للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يجعل البلد يصل الى حالة من الاستقرار في الأسعار وهذا ما يدعم العملة المحلية ويرفع قيمتها [5].

ويمكن توضيح اهداف مزاد العملة (نافذة بيع العملة) في أي بلد من خلال ما يأتي[6]:

- تساهم نافذة بيع العملة في تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وهو يعتبر مؤشر لمواجهة التضخم والمحافظة على المستوى العام للأسعار وخاصة فيما يتعلق بالاستيرادات من السلع النهائية
- نافذة بيع العملة هي بمثابة سوقاً للمصارف المركزية والتي تمثل المجال المناسب لتمرير إشارة سعر الصرف، واعتمادها كمؤشر اسمي للتوقعات التضخمية .
- تساهم في تمويل القطاع الخاص فيما يتعلق بتجارة السلع والخدمات التي يحتاجها السوق المحلي
- المحافظة على عرض النقد ضمن الكمية المحدودة والسيطرة على معدلات التضخم، كما تعتبر وسيلة التي يتم من خلالها التزام المصارف بنسبة الاحتياطي القانوني ويحرم المصرف من المزاد في حالة تلكؤه في الاحتفاظ بالنسبة المقررة من الاحتياطي القانوني

ويعمل مزاد العملة باتجاهيين يمكن توضيحها بما يأتي: -

- **مزاد العملة ذات الاتجاهين:** ويتدخل البنك المركزي في سوق الصرف بصورة مباشرة سواء كان بائعاً او مشترياً للعملة الأجنبية، على ان يكون هناك استقرار في سعر الصرف، وان مصادر عرض العملة تكون محددة اما في قطاع التصدير الحكومي او الخاص وكذلك محدودية الأعضاء المشتركين ويتمثلون بالبنك المركزي والمصارف والمؤسسات الأخرى
- **مزاد العملة باتجاه واحد:** وهنا يدخل البنك المركزي بصفتهِ بائعاً للعملة الأجنبية فقط، بهدف تلبية الطلب المحلي وتمويل الاستيرادات، ويحدث احتكار مصادر عرض العملة في الدول ذات الاقتصاد الريعي والتي تعاني من اختلالات هيكلية ويتم تلبية الطلب على السلع والخدمات من خلال الاستيرادات ويكون البنك المركزي المحتكر الوحيد لبيع العملة الأجنبية، فيكون مزاد العملة هو سوق الصرف والبنك المركزي هو المسؤول عن التصرف في بيع العملة والمؤثر في سوق الصرف [7].

ثانياً: - الإطار النظري لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

1- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (The Concept OF GDP)

يعد الناتج المحلي الإجمالي من اكثر المتغيرات تأثيراً على الواقع الاقتصادي لأنه يشمل كافة القطاعات الاقتصادية ويعبر عن القيمة الاجمالية لأنتاج الدولة خلال الفترة ، لذلك فأن

وجودهُ هو بمثابة مقياس يقيس مسار النشاط الاقتصادي في دولة ما ، ويمكن تعريفه على انه (القيمة السوقية الاجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية وعادة ما تكون سنة)[8] ، لذا فأن الناتج المحلي الإجمالي يحسب ما يتم إنتاجه من قبل المواطنين الذين يعيشون داخل البلد بغض النظر عن الافراد الذين يعملون خارج الدولة[9] ،

ويلاحظ ان هناك فرق واضح بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج المحلي الإجمالي المتوقع[10]

الناتج الفعلي المتحقق في الاقتصاد يختلف عن الناتج المحتمل من خلال فترة زمنية معينة، ويسمى الفرق بين الناتج المحتمل والناتج الفعلي فجوة الناتج (Output gap) وتعرف بأنها نسبة الناتج المحلي الفعلي مطروح منه نسبة الناتج المحلي المتوقع مقسوماً على الناتج المتوقع، فاذا كان الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والمتوقع موجب فهذا يدل على وجود فجوة تضخمية أي ان الطلب الكلي يفوق العرض الكلي اما إذا كان الفرق سالباً فتسمى فجوة انكماشية.

2- التضخم (The Concept of Inflation)

التضخم هو أحد المشاكل الاقتصادية التي عانت منها المجتمعات البشرية والدول على حداً سواء، لما تتركهُ من اثار سلبية سياسية واجتماعية واقتصادية، لذا تحاول السلطة النقدية من خلال سياستها أتحاذ التدابير اللازمة بهدف التركيز على معدلات التضخم، بشكل الذي يجعل الاستقرار في الأسعار على المدى الطويل هو الهدف النهائي الذي تسعى السلطة النقدية الى تحقيقه. وهناك العديد من المفاهيم التي توضح معنى التضخم ويمكن تعريف التضخم على انه "ارتفاع غير منتظم للأسعار" [11]، وعرف كاردنير أكلي "بأنه ارتفاع مستمر ومحسوس للمستوى العام للأسعار" وكذلك يعرف بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مصاحباً بانخفاض في القوة الشرائية للوحدات النقدية [12].

يترتب على التضخم اثار اقتصادية عديدة أهمها[13]:

- **تأثير التضخم على الدخل**: ان لتضخم تأثير سلبي على بعض فئات المجتمع دون الاخر، أي ان أصحاب الدخول الثابتة هم الأكثر ضرراً جراء الارتفاع في الأسعار، وذلك بسبب الانخفاض الذي يحصل في القيمة الحقيقية لدخولهم، وهذا ما يؤثر سلباً على اشباع حاجاتهم، بينما يستفيد أصحاب الاعمال الحرة ورجال الاعمال من هذا الارتفاع
- **تأثير التضخم على ميزان المدفوعات**: ان لتضخم تأثير سلبي على ميزان المدفوعات، أي ان الدولة التي تعاني من ارتفاع الأسعار تكون منتجاتها في موضع صعب وضعيف امام

منتجات الدول الأخرى مما يؤدي الى زيادة وارداتها وقلة صادراتها الذي يؤدي الى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات او ينخفض حجم الفائض فيه

ثالثاً: - العلاقة النظرية بين مزاد العملة الأجنبية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

1- العلاقة بين مزاد العملة والناتج المحلي الإجمالي

ان من اهم اهداف مزاد العملة هو سيطرة على التضخم من خلال تثبيت سعر الصرف، والتي يتم تطبيقها من قبل السلطة النقدية بهدف الحد من التزايد المفرط في عرض النقد، والسيطرة على القاعدة النقدية، لان نجاح السياسة النقدية يقاس من خلال دوره في المحافظة على الاستقرار في الأسعار وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ان تأثير مزاد العملة على الناتج المحلي الإجمالي يتحدد من خلال دوره في السيطرة على عرض النقد، اذ ان الزيادة في مبيعات العملة يؤدي الى سحب المعروض النقدي من خلال زيادة الطلب على العملة الاجنبية مما يجعل عرض العملة المحلية ينخفض ، وحسب المنطق الاقتصادي ان انخفاض عرض النقد يؤدي الى انخفاض حجم الاستثمارات ، وهي احدى مكونات الطلب الكلي مما يؤدي الى تراجع الدخل مسبباً انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا يدل على ان العلاقة بين مزاد العملة والناتج المحلي الإجمالي هي علاقه عكسية [14].

ثانيا: - العلاقة بين مزاد العملة والتضخم

تعد نافذه بيع العملة من الأدوات التي تستطيع التحكم في تقلبات التضخم وصولاً عند المستوى المستهدف وتحقيق الاستقرار السعري ، والمحافظة على قيمة العملة المحلية، والتصدي للضغوط التضخمية التي لها اثار سلبية على اقتصاديات البلدان، حيث تعمل هذه الأداة على تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وهذا ما يوضح دور العلاقة بين مزاد العملة والتضخم[15]،اذ ان الارتفاع في معدلات التضخم يؤدي الى تراجع في عمل أداة مزاد العملة، الذي يؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوه الشرائية للعملة وهذا ما يؤثر سلباً على نشاط مبيعات مزاد العملة، اما الانخفاض في معدل التضخم فأن ذلك سوف يؤدي الى زيادة الناتج والقوه الشرائية مما يشجع أداة مزاد العملة الى توفير احتياطات كافية من العملة الأجنبية وبالتالي تستطيع تغطية حاجة الدولة من الاستيرادات ، وهذا يؤكد ان العلاقة عكسية بين مزاد العملة والتضخم[16].

المبحث الثاني

واقع مزاد العملة الأجنبية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2019)

من اجل الوقوف على اهم تطورات مزادات العملة الأجنبية لابد من تحليل وضع مزاد العملة بيعاً وشراء والتعرف على اهم تطوراته خلال المدة (2004-2019):

اولاً: - التحليل الوصفي لمبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار الأمريكي للمدة (2004-2019)

بسبب تدخل البنك المركزي في السوق النقدية الذي ساهم في خلق نوع من الانفتاح لدى سوق النقد المحلي وفسح المجال امام التجار للتعامل بحرية في العملة الأجنبية أدى ذلك الى زيادة ملحوظة في الطلب على الدولار لتمويل مبادلاتهم التجارية مما شهد زيادة في المعروض السلعي لم يشهدها السوق من قبل وبشكل غطى الطلب على الحاجة المحلية، ومن خلال جدول (1) نلاحظ ان الكمية المباعة بلغت خلال عام 2004 ما يقارب (8874.924)مليار دينار، وفي المدة 2005 -2006 سجلت الكميات المباعة للعملة الأجنبية في المزاد ارتفاعاً بلغ (15370.147) مليار دينار وبمعدل نمو (73.18%) في عام 2005، وفي عام 2006 سجلت مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية (16393.725) مليار دينار ومعدل نمو بلغ (6.65%) وهذا يعكس الطلب المتزايد للعملة الأجنبية لتغطية احتياجات البلد من الاستيراد والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي بالإضافة الى حالات السفر والهجرة التي زادت في تلك الفترة بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة في البلد[17]، فيما سجلت الكميات المباعة من العملة الأجنبية في المدة (2007-2008) ارتفاعاً ملحوظاً بلغ في عام 2007 (20054.9) مليار دينار وبمعدل نمو (22.33%) وسجل في عام 2008 (30861.717) مليار دينار وبمعدل نمو (53.88%) ، ان زيادة الطلب على الدولار خلال هذه الفترة تعود الى استقرار الوضع الأمني مما أدى الى قيام التجار باستيراد البضائع وكذلك استغلال فرق السعر بين النقد والحوالة الذي أدى الى زيادة الحوالات الواردة الى الدولة وبيعها بسعر اقل من سعر المزاد النقدي فضلاً عن استمرار البنك المركزي في تلبية حاجة القطاع الخاص للعملة الأجنبية ، أي ان الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة يباع بطريقتين الأولى عن طريق الحوالات الى حسابات خارجية للمصارف لتمويل متطلبات الاستيراد، اما الطريقة الثانية فتشمل المبيعات النقدية لتمويل حاجات متعددة منها (السفر والعلاج والحج) وغيرها [18]. وتوالت الزيادة اذ اتخذت مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية مساراً تصاعدياً في المدة (2009،2010،2011،2012،2013) حيث بلغت مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية اعلى مستوى لها في عام 2013 وهي اعلى مستوى تصل له خلال مدة الدراسة بلغت قيمته (64931.042) مليار دينار وبمعدل نمو (14.46%) وهذا الارتفاع يعكس الطلب المتزايد على الدولار لتلبية متطلبات الاستيراد وكذلك المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، وفي عام (2014،2015،2016) شهدت مبيعات البنك المركزي تراجعاً بلغ (39893.56،52721.76،64702.04) مليار دينار وبمعدلات نمو سالبه بلغت (-0.35%)، (-18.51%) (-24.33%) ويعزى ذلك الى قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الأجنبية والتي شدد البنك فيها بفرض قيود على

المصارف كرد فعل للمخاوف بشأن غسيل الأموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الأجنبي المرتبطة بزيادة الطلب على العملة الأجنبية [19] ، كما وجه البنك المصارف بتطبيق مبدأ (اعرف زبونك) لضمان السلامة المصرفية والقانونية من حيث البيع والشراء للدولار، فيما شهدت المدة (2017،2018،2019) ارتفاعاً في الكميات المباعة من العملة الأجنبية وبمعدل سنوي (25.88%)، (11.68%)، (8.47%) ويعزى هذا الارتفاع الى دور البنك المركزي في تبني سياسة نقدية كفؤه تنطلق من حقيقة ان الاستقرار النقدي شرطاً اساسياً لتحقيق النمو المستدام وعاملاً مهما لتكوين بيئة استثمارية.

ثانياً: - التحليل الوصفي لمشتريات البنك المركزي من دولار الأمريكي خلال المدة (2004-2019)

تعد نافذة شراء العملة هي الوجه الاخر والمكمل لمزادات بيع العملة الأجنبية التي يعتمدها البنك المركزي في إدارة السيولة والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، ان مشتريات البنك المركزي للعملة الأجنبية من وزارة المالية تأتي من إيرادات النفط وهي الممول الرئيسي لنفقات الدولة، من خلال الجدول (1) نلاحظ بأن كمية المشتريات من العملة الأجنبية من قبل البنك المركزي لعام 2004 بلغت (15695.306) مليار دينارمن وزارة المالية، واتخذت مشتريات البنك المركزي للعملة الأجنبية من وزارة المالية مساراً تصاعدياً حيث ارتفعت الى (54281.5) مليار دينار خلال عام 2008 وبمعدل نمو (61.99%) ويعزى سبب الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بالإضافة الى الارتفاع في الكميات المصدرة للنفط ،

فيما سجلت مشتريات العملة الاجنبية من وزارة المالية انخفاضاً لعام 2009 بمقدار(26910) مليار دينار وبمعدل نمو سالب (50.42-%) وهذا يدل على انخفاض الكمية المشتراة بالدولار الأمريكي مقارنته بعام 2008 ويعود السبب الى انخفاض أسعار النفط نتيجة للازمة المالية العالمية، واستمرت مشتريات العملة من وزارة المالية بالارتفاع في المدة (2010،2011،2012،2013) مسجلا اعلى معدل نمو في عام 2010 (78.26%) مما أدى الى ارتفاع مستمر في حجم الاحتياطات النقدية التي وصلت الى اعلاها (74) مليار دولار في عام 2013 بسبب ارتفاع أسعار النفط مما شكل فوائض مالية أدى الى زيادة الاحتياطي النقدي في العراق[20]، بعد ذلك انخفضت مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية في المدة (2014،2015،2016) بسبب انخفاض الإيرادات النفطية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط و بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والحروب الإرهابية التي خاضها العراق في بعض المحافظات العراقية، ثم سجلت مشتريات البنك ارتفاعا في المدة (2017، 2018،2019) اذ

بلغت (70032.69،62152.51،48022.45) مليار دينار وذلك بسبب سيطرة البنك المركزي على نسب السيولة بيعاً وشراء وارتفاع أسعار النفط [21].

الجدول (1)

يوضح مشتريات ومبيعات البنك المركزي للعملة الاجنبية للمدة (2004 - 2019)(مليار دينار)

السنة	مشتريات البنك من العملة الاجنبية من وزارة المالية(1)	معدل النمو %(2)	مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية في المزاد(3)	معدل النمو %(4)
2004	15695.306	-	8874.924	-
2005	15571.4	-0.78	15370.147	73.18
2006	26406	69.58	16393.725	6.65
2007	33508.5	26.89	20054.9	22.33
2008	54281.5	61.99	30861.717	53.88
2009	26910	-50.42	39770.64	28.86
2010	47970	78.26	42320.07	6.41
2011	59670	24.39	46563.66	10.02
2012	66462	11.38	56724.734	21.82
2013	72292	8.77	64931.042	14.46
2014	56447.82	-21.91	64702.04	-0.35
2015	38615.5	-31.59	52721.76	-18.51
2016	30527.07	-20.94	39893.56	-24.33
2017	48022.45	57.31	50219.19	25.88
2018	62152.51	29.42	56088.27	11.68
2019	70032.69	12.67	60841.13	8.47

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على " **البنك المركزي العراقي**"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية لسنوات متفرقة (2004-2019)

-الاعمدة 4،2 من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

- تم استخراج معدل النمو من خلال المعادلة = **(السنة الحالية – السنة السابقة) / السنة السابقة *100**

الشكل (1)

يوضح اتجاهات مزاد العملة الأجنبية في العراق للمدة (2004-2019)

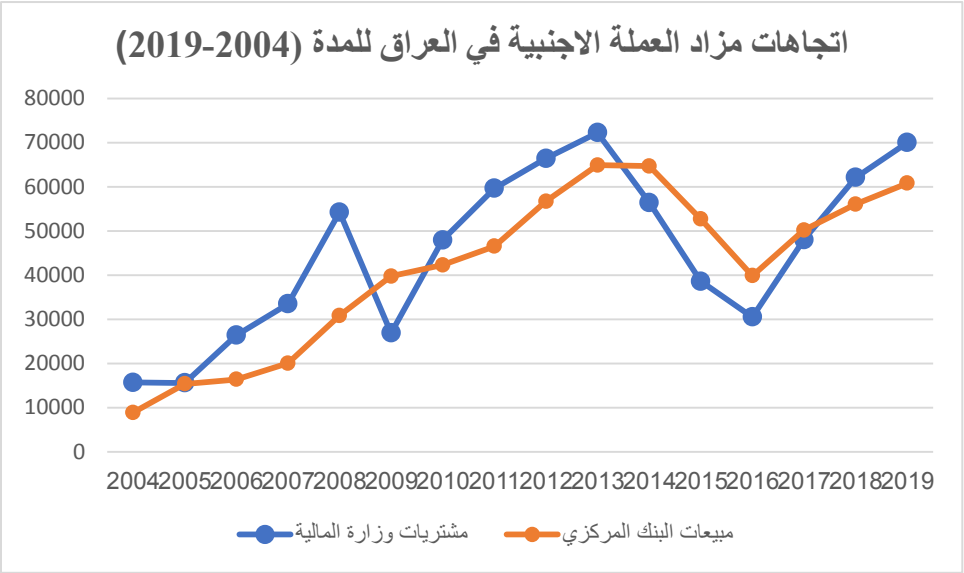

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

ثالثاً:- تحليل واقع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال المدة (2004-2019)

1- تحليل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق خلال المدة (2004-2019)

يعد الناتج المحلي الإجمالي هو من أكثر المؤشرات التي توضح مستوى النشاط الاقتصادي للبلد، وأكثر المعايير شمولية لبيان مجمل انتاج البلد من السلع والخدمات، كما انه يساعد صناع السياسة الاقتصادية لتعرف ما إذا كان البلد يعاني من توسع او انكماش، ويلاحظ من خلال الجدول (2) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (2004-2019)، وفي المدة (2004-2008) يلاحظ ان هناك تحسن في مستوى الناتج المحلي الإجمالي وبمعدلات نمو إيجابية بالمقارنة مع السنوات السابقة حتى وان كانت القطاعات الاقتصادية تعاني من تدهور كبير بسبب تردي الظروف الأمنية ويعود سبب الارتفاع الى زيادة العائدات النفطية وارتفاع أسعار النفط ، اما في عام 2009 تشير البيانات الإحصائية الى انخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغ (130642187.0) مليون دينار وبمعدل نمو سالب(16.8%-) ويعود ذلك الى تدهور الوضع الأمني في العراق او الانخفاض الحاصل في أسعار النفط بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية مما اثرت سلباً على بقية الأنشطة الاقتصادية، اما في المدة (2010-2013) سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بالأسعار الجارية والثابتة اذ بلغ اعلى معدل نمو خلال مدة الدراسة في عام 2011 (34.1%) ، اما في عام

2014 فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بلغ (266420384.5) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (2.6%-) وذلك بسبب زيادة النفقات العسكرية نتيجة الى سيطرة العصابات الإرهابية على اغلب المحافظات العراقية مما أدى الى تدهور البنى التحتية وتعطيل الحركة التجارية فضلاً عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، واستمر الانخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام (2015-2016) ، فيما سجل الناتج المحلي الجمالي خلال عامي (2017-2018) ارتفاعاً وهذا بسبب ارتفاع المعدل اليومي لتصدير النفط بنسبة (21.2%) ، وفي عام 2019 شهد الاقتصاد العراقي تعافياً تدريجياً بفضل التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية، اذ سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ارتفاعاً ويعزى ذلك الى الارتفاع في انتاج النفط الخام وايضاً نمو القطاعات الأخرى[22] كما موضح في الجدول (2)

جدول (2)

يوضح تطورات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (2004-2019)

(مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100=2007	معدل النمو%
2004	53235358.7	-	101845262.4	-
2005	73533598.6	38.1	103551403.4	1.7
2006	95587954.8	30	109389941.3	5.6
2007	111455813	16.6	111455813.4	1.9
2008	157026061.6	34.1	120626517.1	7.5
2009	130642187.0	16.2-	124702847.9	4.1
2010	162064565.5	24.1	132687028.6	6.5
2011	217327107.4	39.1	142700217.0	7.5
2012	254225490.7	17	162587533.1	13.9
2013	273587529.2	6.6	174990175.0	7.6
2014	266420384.5	-3.9	175335399.6	0.1
2015	194680971.8	-26.9	183616252.1	4.7
2016	196924141.7	1.5	208932109.7	13.7
2017	225722375.5	14.6	201059363.1	-3.7
2018	251064479.9	11.2	199129298.5	-0.9
2019	266,190,571.3	6.02	213,528,484.3	7.23

المصدر: " البنك المركزي العراقي "، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية لسنوات مختلفة (2004-2018)

شكل (2)

يوضح اتجاهات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (2004-2019)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (2)

2- تحليل معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2019)

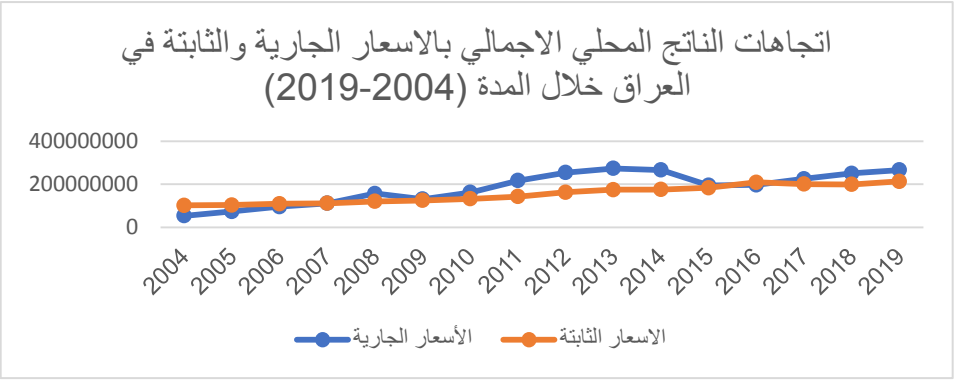

تعد ظاهرة التضخم من المشاكل الحادة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نتيجة للحروب التي خاضها العراق والظروف الأمنية التي أدت الى عدم انتظام عمل السوق وأسباب أخرى تتعلق بالنواحي النقدية والمالية منها عدم استقرار سعر الصرف والاختلال الهيكلي بين الطلب والعرض نتيجة لانخفاض الإنتاج المحلي وعدم قدرته على مواجهة الطلب المحلي والارتفاع في مستوى العام للأسعار وزيادة عرض النقد إضافة الى عدم وجود سياسة مالية تشجع الاستثمار داخل البلد[23]، و نلاحظ من خلال الجدول (3) ان معدلات التضخم والأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار في تزايد مستمر خلال سنوات (2004،2005،2006) وبمعدلات نمو (27.0%، 37.0%، 53.2%) على التوالي ولعل سبب ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة يعود الى تدهور الوضع الامني وزيادة الانفاق الاستهلاكي لاسيما زيادة طلب على الاستيرادات نتيجة لتخفيض الرسوم الكمركية على البضائع وظهور تكاليف أخرى متعلقة بتكاليف الحمايات الأمنية وقلة الوقود وارتفاع أسعارها فضلاً عن زيادة الانفاق العام بسبب الزيادة الحاصلة بالأجور والرواتب، وفي المدة (2007،2008،2009) شهدت معدلات التضخم انخفاضاً بنسبة (2.7%،30.8%، 2.8%-) على توالي وهذا الانخفاض هو مؤشر جيد على مدى نجاح السياسة النقدية في السيطرة على حركة السوق النقدية من خلال ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية عبر الاستخدام الأمثل من قبل البنك المركزي المتمثل بسعر صرف العملة وأسعار الفائدة الى

جانب تحسن الوضع الأمني، ثم عاودت معدلات التضخم بالارتفاع في المدة (2010،2011،2012) اذ سجل المستوى العام للأسعار في عام 2012 في عموم العراق (140.1) بسبب الكتلة النقدية المرتفعة وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي[24]، ومن ثم يعود لينخفض في المدة (2014،2015،2016) وبنسبة (0.5%،1.4%،2.2%) على توالي ويرجع ذلك الى دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ،ثم انخفضت معدلات التضخم الى (0.2%-) في نهاية المدة المدروسة في عام 2019 وهذا يعني ان السياسة النقدية استخدمت أسلوب مزاد العملة كأحد أدوات البنك المركزي غير المباشرة وهي من الأساليب الحديثة للمحافظة على استقرار سعر الصرف والحد من التضخم.

ونستنتج مما سبق ان خفض معدلات التضخم هو هدف أساسي بالنسبة للبنك المركزي لتحقيق الأهداف الاقتصادية وحماية الاقتصاد من الصدمات بهدف كبح جماح التضخم وزيادة القوة الشرائية للمواطن مع وجود تكاليف واعباء تتحملها ميزانية البنك المركزي. والجدول (3) يوضح ذلك

جدول (3)

تطورات معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2018)

السنوات	المستوى العام لأسعار	معدل التضخم %
2004	8815.6	27.0
2005	12073.8	37.0
2006	18500.8	53.2
2007	24205.5	30.8
2008	24851.3	2.7
2009	122.1	-2.8
2010	125.1	2.4
2011	132.1	5.6
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148.0	1.4
2016	104.1	0.5
2017	104.3	0.2
2018	104.7	0.4
2019	104.5	-0.2

المصدر: " البنك المركزي العراقي " مديرية العامة الاحصاء والابحاث، نشرات سنوية لسنوات مختلفة (2004-2019)

شكل (3)

اتجاهات معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2019)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

المبحث الثالث:

التحليل الكمي لأثر مزاد العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2019)

يتناول هذا المبحث الجانب القياسي لمعرفة أثر مزاد العملة الأجنبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم) من حيث تعريف المتغيرات الاقتصادية والعلاقة بين المتغيرات التابعة ، اذ يمثل المتغير المستقل مبيعات العملة الأجنبية والمتغيرات التابعة (الناتج المحلي الإجمالي والتضخم)، بهدف تحليل تلك العلاقة بدقة والوصول الى نتائج سليمة

أولاً: - اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في البحث باستخدام اختبار جذر الوحدة (ديكي-فولر)

يعد اختبار (ديكي- فولر) هو من اهم الاختبارات الإحصائية الأكثر شيوعاً واستخداماً وذلك لبساطتهِ الحسابية، ويعمل هذا الاختبار على تحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة او غير مستقرة عن طريق تحديد مركبة الاتجاه العام ويعد من أفضل اختبارات جذر الوحدة للسلسلة الزمنية ذات الاجل الطويل، وفي عام 1981عمل ديكي- فولر على تطوير هذا الاختبار وذلك بالاعتماد على فرضيتين وثلاث معادلات انحدار مختلفة لاختبار جذر الوحدة وهي [25]:

$$\Delta y_t = a_1 y_{t-1} + et$$

1- وتشير المعادلة الأولى الى عدم وجود حد ثابت واتجاه عام

$$\Delta y_t = a_0 + a_1 y_{t-1} + et$$

2- تعبر المعادلة الثانية عن وجود حد ثابت فقط

$$\Delta y_t = a_0 + a_1 y_{t-1} + a_2 t + et$$

3- تعبر المعادلة الثالثة عن وجود حد ثابت واتجاه عام

حيث ان:

Δ: الفرق الأول للسلسلة اي ان ($y_t = y_t - y_{t-1}$)

et: الخطأ العشوائي

Yt: السلسلة الزمنية للمتغير الاقتصادي

a_0: معامل الحد الثابت

a_1: معامل المتغير المتباطئ

a_2: معلمة الاتجاه الزمني

كما يتم اختبار السلسلة الزمنية اذا كانت مستقرة او لا من خلال فرضيتين هما:

- فرضية العدم **(H_0: B=0)** اذا تحققت فتعني ان السلسلة الزمنية تحتوي على الجذر الاحادي وبالتالي فهي غير مستقرة
- الفرضية البديلة (H_1: B=1)اذا تحققت فتعني ان السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر احادي وبذلك تكون السلسلة مستقرة

فأذا كانت t المحتسبة اكبر من t الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني ان السلسلة الزمنية مستقرة لعدم احتوائها على جذر الوحدة، اما اذا كانت t المحتسبة اقل من t الجدولية فنقبل العدم ونرفض البديلة وهذا يعني ان السلسلة الزمنية غير مستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة، وتكون سلسلة متكاملة من درجة (1) □1 عندما تستقر عند فرقها الأول ، وتكون متكاملة من درجة الثانية (2) □ 1 عندما تستقر عند فرقها الثاني ، وان اغلب السلاسل الزمنية يتم اختبار استقراريتها ومعالجتها عند الفرق الأول والثاني [26]

1- تحليل استقرارية سلسلة بيانات (PU، SA،GDP،IN)في العراق خلال المدة (2004-2019) باستخدام اختبار (ADF)

يوضح الجدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (مزاد العملة، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم) في العراق خلال المدة (2004-2019)،اذ اظهر اختبار (ADF) ان السلسلة الزمنية لبيانات مزاد العملة **CU** المتمثلة بمشتريات العملة **(PU)** عند تحليلها في المستوى كانت غير مستقرة بدون الحد الثابت والاتجاه العام عند جميع مستويات المعنوية (1%،5%،10%)،وغير مستقرة ايضاً بوجود الحد الثابت عند جميع مستويات المعنوية (1%،5%،10%) وكذلك غير مستقرة بوجود الحد الثابت والاتجاه العام

عند جميع مستويات المعنوية (1%،5%،10%) ، ولكن بعد اخذ الفرق الأول وجد بأن السلسلة الزمنية مستقرة عند الحد الثابت عند مستوى معنوية 5%، 10% وهذا يدل ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) □1وهذا يؤكد خلو السلسلة من جذر الوحدة وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة

اما سلسلة بيانات مبيعات العملة الأجنبية (SA) فعند تحليلها في المستوى نلاحظ انها غير مستقرة بدون الحد الثابت والاتجاه العام عند مستوى معنوية (1%،5%،10%)، وغير مستقرة عند الحد الثابت عند جميع مستويات المعنوية (1%،5%،10%)، وكذلك غير مستقرة عند اختبارها بوجود الحد الثابت والاتجاه العام عند جميع مستويات المعنوية، ولكن بعد اخذ الفرق الأول وجد بأن السلسلة استقرت عند الحد الثابت بمستوى معنوية 10% وهذا يؤكد خلو السلسلة من جذر الوحدة أي ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) □1 أي نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة. اما نتائج سلسلة بيانات (GDP) عند تحليلها في المستوى كانت غير مستقرة بدون الحد الثابت والاتجاه العام أي ان السلسلة الزمنية هنا ابتداء غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (1%،5%،10%)،وكذلك غير مستقرة في الحد الثابت عند جميع مستويات المعنوية (1%،5%،10%)،وأيضا عند اجراء الاختبار بوجود الحد الثابت والاتجاه العام وجد بأنها غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (1%،5%،10%) ولكن بعد اخذ الفرق الأول أصبحت السلسلة الزمنية مستقرة بوجود الحد الثابت عند جميع مستويات المعنوية (1%،5%،10%) وهذا يعني ان السلسلة متكاملة و مستقرة من الدرجة (1) □1وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة . اما نتائج جذر الوحدة لسلسلة بيانات التضخم (IN) تبين نتائج الاختبار ان السلسلة الزمنية عند تحليلها في المستوى كانت غير مستقرة بدون الحد الثابت والاتجاه العام عند جميع مستويات المعنوية (1%،5%،10%) ولكنها استقرت عند مستوى معنوية (5%،10%) مع وجود حد ثابت فقط وهذا يدل ان السلسلة الزمنية هي ابتداء مستقرة، أي ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (0) □1 وبذلك سوف نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة.

جدول (4)

اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات (IN،GDP،SA ،PU) في العراق للمدة (2004-2019)

باستخدام نموذج (ADF)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eveiws

المتغير		المستوى			الفرق الاول	
		بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام
t-Statistic for PU		0.248349	-1.709089	-1.976012	-3.581126	
مستوى المعنوية	%1	-2.728252	-3.959148	-4.728363	-4.004425	
	%5	-1.966270	-3.081002	-3.759743	-3.098896	
	%10	-1.605026	-2.681330	-3.324976	-2.690439	
t-Statistic for SA		0.606159	-1.651838	-2.140956	-2.839785	
مستوى المعنوية	%1	-2.754993	-4.004425	-4.800080	-4.057910	
	%5	-1.970978	-3.098896	-3.791172	-3.119910	
	%10	-1.603693	-2.681330	-3.342253	-2.701103	
t-tatisticfor GDP		1.200411	0.063417-	-2.719659	-4.112954	
مستوى المعنوية	%1	-2.728252	-3.959148	-4.800080	-4.057910	
	%5	-1.966270	-3.081002	-3.791172	-3.119910	
	%10	-1.605026	-2.681330	-3.342253	-2.701103	
t-Statistic for IN		-0.73262	-3.230063			
مستوى المعنوية	%1	-2.754993	-4.004425			
	%5	-1.970978	-3.098896			
	%10	-1.603693	-2.690439			

2- العلاقة الكمية بين مبيعات العملة الاجنبية والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2019)

تم تحليل بيانات مبيعات العملة الاجنبية في العراق ولمدة (16) عام، وتم تقسيم البيانات الى ربع سنوية بسبب صغر حجم العينة لغرض التحقق من فرضية البحث واختبار أثر (SA) كمتغير مستقل على (GDP) كمتغير تابع.اذ أظهرت نتائج التقدير وكما هو موضح في الجدول (5) ان مبيعات العملة الأجنبية (SA) تؤثر على المتغير التابع (GDP) والعلاقة بينهما عكسية، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، اذ ان التغير في مبيعات العملة الأجنبية بوحدة واحدة يؤثر على GDP بمقدار(1.96263-)

ويوضح تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين (SA) و(GDP)، ان القوة التفسيرية للنموذج بلغت (0.736993) وهذا ما وضحته قيمة R^2 هذا يعني ان المتغيرات المستقلة (SA) تفسر حوالي (73%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (GDP) اما النسبة المتبقية هي (27%) فهي تعود الى عوامل غير مفسرة يتضمنها المتغير العشوائي، اما قيمة F فقد بلغت (108.7957) بمستوى احتمالية (0.000) اقل من (0.5) وهي معنوية وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. الدالة على معنوية المعالم المقدرة والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5) يوضح العلاقة الكمية بين (SA) و (GDP) .

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eveiws

3- قياس أثر مبيعات العملة الاجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2019) باستخدام نموذج (ARDL)

يوضح الجدول (6) نتائج اختبار ARDL لبيان اثر مبيعات العمل الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق، ويلاحظ من خلال اختبار R^2 ان القوه التفسيرية للنموذج بلغت (0.958533) هذا يعني ان مبيعات العملة الأجنبية تفسر حوالي 95% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي، وان قوة التنبؤ للنموذج بلغت (0.957151) من خلال قيمة Adj R^2،اما معنوية النموذج فقد تم اختبارها من خلال قيمة F المحتسبة والتي بلغت (693.4672) .

R-Squared = 0.736993	
F-Statistic = 108.7957	Probe (F) = 0.000
SA	-1.96263
C	8585410

جدول (6)

يوضح نتائج اختبار ARDL لأثر مبيعات العملة الاجنبية (SA) على GDP في العراق للمدة(2004-2019)

Dependent Variable: SA
Method: ARDL
Date: 07/18/21 Time: 15:59
Sample (adjusted): 2004Q2 2019Q4
Included observations: 63 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): GDP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 8
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SA(-1)	0.948698	0.043282	21.91913	0.0000
GDP	6.44E-09	1.77E-08	0.363821	0.7173
C	1.487777	1.829312	0.813298	0.4193

R-squared	0.958533	Mean dependent var	35.24495
Adjusted R-squared	0.957151	S.D. dependent var	15.66983
S.E. of regression	3.243663	Akaike info criterion	5.237731
Sum squared resid	631.2808	Schwarz criterion	5.339785
Log likelihood	-161.9885	Hannan-Quinn criter.	5.277870
F-statistic	693.4672	Durbin-Watson stat	2.070474
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

(

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eveiws

اما فيما يتعلق باختبار الحدود Bound Test، فنلاحظ من خلال الجدول (7) ان قيمة F المحتسبة البالغة (**6.811009**) وهي اكبر من الحد الأعلى **(1) Bound 1** البالغة (3.51) عند مستوى معنوية 10% و (4.16) عند مستوى 5% و (4.79) عند مستوى معنوية 2.5% و(5.58)عند مستوى معنوية 1%، وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يدل ان هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين المتغيرات والجدول (7) يوضح ذلك

جدول (7)

نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eveiws

ويمكن التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات تجانس التباين بالاعتماد على اختبار (LM TEST) عند مستوى معنوية (0.05)، اذ اثبتت النتائج في

الجدول (8) ان العلاقة بين (SA) و (GDP)خالية من مشكلة الارتباط الذاتي، لان القيمة الاحتمالية للF بلغتProb.F=0.8816، Prob.Chi-Squared= 0.8723 ، وهي قيم غير معنوية واكبر من (0.05)

نتائج اختبار (Bound Test)		
F- Statistic=6.811009		
Bound 1□(1)	Bound 1□(0)	مستوى المعنوية
3.51	3.02	%10
4.16	3.62	%5
4.79	4.18	%2.5
5.58	4.94	%1

وبخصوص العلاقة بين (SA) و(GDP) فهي خالية من مشكلة تجانس التباين بالاعتماد على اختبار HeterosKedasticity TESt يوضح الجدول (8) ان القيمة الاحتمالية للـ F- Statistic بلغت 0.3802و Obs*R-Squared بلغت 0.3681 وهي أيضا غير معنوية واكبر من 0.05

جدول (8)

نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين لأثر مبيعات العملة الاجنبية (SA)على (GDP)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eveiws

اما فيما يتعلق بنتائج تصحيح الخطأ (-1) CointEq فنلاحظ من خلال الجدول (9) ان سرعة تصحيح الخطأ قد بلغت (0.051302-) وبمستوى احتمالية (0.021) وهي اقل من 0.05، أي هناك تصحيح من الاجل القصير الى الاجل الطويل وحسب المعادلة التالية: -

Ec= GDP- (1.49992*SA+29.0005)

Breusch –Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- Statistic	0.216339	ProP.F	6.8816
Obs*R-Squared	0.273270	Prob.Chi-Squared	0.8723
Heteroskedasticity test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F- Statistic	0.982899	ProP.F	0.3802
Obs*R-Squared	1.998607	Prob.Chi-Squared	0.3681

ونلاحظ من خلال الجدول (9) ان معلمة مبيعات العملة الأجنبية بلغت (1.49992) وهي معنوية اذ ان احتمالية تصحيح الخطأ في الاجل الطويل بلغت (0.001) وهي اقل من 0.05

جدول (9)

نتائج تصحيح الخطأ لأثر مبيعات العملة الاجنبية(SA) على (GDP)

CointEq(-1)	Prob	Long Run Cofficients(SA)	Prob
0.422799-	0.000	1.49992	0.001

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eveiws

3- العلاقة الكمية بين الأدوات المستحدثة والتضخم في العراق للمدة (2004-2019):-

تم تحليل بيانات مبيعات العملة الاجنبية في العراق ولمدة (16) عام، لغرض التحقق من فرضية البحث واختبار أثر (SA) كمتغير مستقل على (IN) كمتغير تابع. اذ أظهرت نتائج التقدير وكما هو موضح في الجدول (10) ان مبيعات العملة الأجنبية (SA) تؤثر على المتغير التابع (IN) والعلاقة بينهما عكسية، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، اذ ان التغير في مبيعات العملة الأجنبية بوحدة واحدة يؤثر على IN بمقدار(0.286251-)ويوضح تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين (SA) و(IN)، ان القوة التفسيرية للنموذج بلغت (0.751846) وهذا ما وضحته قيمة R^2 هذا يعني ان المتغيرات المستقلة (SA) تفسر حوالي (75%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (IN) اما النسبة المتبقية فهي تعود الى عوامل غير مفسرة يتضمنها المتغير العشوائي، اما قيمة F فقد بلغت (116.0820) بمستوى احتمالية (0.000) اقل من (0.5) وهي معنوية وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. الدالة على معنوية المعالم المقدرة والجدول (10) يوضح ذلك.

جدول (10)

يوضح العلاقة الكمية بين (SA) و (IN)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eveiws

R-Squared = 0.751846	
F-Statistic = 116.0820	Probe (F) = 0.000
SA	-0.286251
C	39.27001

4- قياس أثر مبيعات العملة الاجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2019) باستخدام نموذج (ARDL):-

يوضح الجدول (11) نتائج اختبار ARDL لبيان اثر مبيعات العمل الأجنبية على التضخم في العراق، ويلاحظ من خلال اختبار R^2 ان القوه التفسيرية للنموذج بلغت (0.948174) هذا يعني ان مبيعات العملة الأجنبية تفسر حوالي 94% من التغيرات الحاصلة في التضخم، وان قوة التنبؤ للنموذج بلغت (0.934917) من خلال قيمة R^2 Adj ، اما معنوية النموذج فقد تم اختبارها من خلال قيمة F المحتسبة والتي بلغت (71.51883) .

جدول (11)

يوضح نتائج اختبار ARDL لأثر مبيعات العملة الاجنبية (SA) على IN في العراق للمدة(2004-2019)

Dependent Variable: IN
Method: ARDL
Date: 07/18/21 Time: 17:15
Sample (adjusted): 2006Q2 2019Q4
Included observations: 55 after adjustments
Maximum dependent lags: 10 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): SA
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 40
Selected Model: ARDL(9, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IN(-1)	0.845843	0.107412	7.874785	0.0000
IN(-2)	-5.19E-15	0.130469	-3.98E-14	1.0000
IN(-3)	-5.58E-15	0.130469	-4.28E-14	1.0000
IN(-4)	0.360990	0.135508	2.663973	0.0108
IN(-5)	-0.264436	0.136046	-1.943722	0.0585
IN(-6)	-2.66E-16	0.126681	-2.10E-15	1.0000
IN(-7)	7.35E-15	0.126681	5.80E-14	1.0000
IN(-8)	-0.527808	0.127631	-4.135435	0.0002
IN(-9)	0.427554	0.101280	4.221513	0.0001
SA	-0.351727	0.154623	-2.274737	0.0280
SA(-1)	0.304975	0.153232	1.990285	0.0529
C	2.463867	3.593249	0.685693	0.4966

R-squared	0.948174	Mean dependent var	6.625455
Adjusted R-squared	0.934917	S.D. dependent var	13.79238
S.E. of regression	3.518630	Akaike info criterion	5.544251
Sum squared resid	532.3726	Schwarz criterion	5.982215
Log likelihood	-140.4669	Hannan-Quinn criter.	5.713615
F-statistic	71.51883	Durbin-Watson stat	2.211425
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eveiws

اما فيما يتعلق باختبار الحدود Bound Test، فنلاحظ من خلال الجدول (12) ان قيمة F المحتسبة البالغة (**9.031298**) وهي اكبر من الحد الأعلى **(1) Bound 1** البالغة (3.51) عند مستوى معنوية 10% و(4.16) عند مستوى 5% و (4.79)عند مستوى معنوية 2.5% و(5.58)عند مستوى معنوية 1%، وعلية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يدل ان هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين المتغيرات والجدول (12) يوضح ذلك

نتائج اختبار (Bound Test)		
F- Statistic=9.031298		
مستوى المعنوية	Bound 1□(0)	Bound 1□(1)
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

جدول (12)

نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eveiws

ويمكن التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات تجانس التباين بالاعتماد على اختبار (LM TEST) عند مستوى معنوية (0.05)، اذ اثبتت النتائج في الجدول (13) ان العلاقة بين (SA) و (GDP)خالية من مشكلة الارتباط الذاتي، لان القيمة الاحتمالية لـF بلغت0.7336=Prob.F، 0.7273 =Prob.Chi-Squared ، وهي قيم غير معنوية واكبر من (0.05)

وبخصوص العلاقة بين (SA) و(GDP) فهي خالية من مشكلة تجانس التباين بالاعتماد على اختبار HeterosKedasticity TESt يوضح الجدول (13) ان القيمة الاحتمالية لـ F- Statistic بلغت 0.4802و Obs*R-Squared بلغت 0.5081 وهي أيضا غير معنوية واكبر من 0.05

جدول (13)

نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين لأثر مبيعات العملة الاجنبية (SA)على (GDP)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eveiws

Breusch –Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- Statistic	3.087755	ProP.F	0.7336
Obs*R-Squared	7.19974	Prob.Chi-Squared	0.7273
Heteroskedasticity test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F- Statistic	3.345080	ProP.F	0.4802
Obs*R-Squared	25.36188	Prob.Chi-Squared	0.5081

اما فيما يتعلق بنتائج تصحيح الخطأ (-1) CointEq فنلاحظ من خلال الجدول (14) ان سرعة تصحيح الخطأ قد بلغت (0.157858-) وبمستوى احتمالية (0.000) وهي اقل من 0.05، أي هناك تصحيح من الاجل القصير الى الاجل الطويل وحسب المعادلة التالية: -

Ec= IN- (-0.296161*SA+15.60811)

ونلاحظ من خلال الجدول (14) ان معلمة مبيعات العملة الأجنبية بلغت (0.296161-) وهي معنوية اذ ان احتمالية تصحيح الخطأ في الاجل الطويل بلغت (0.001) وهي اقل من 0.05

جدول (14)

نتائج تصحيح الخطأ لأثر مبيعات العملة الاجنبية(SA) على (GDP)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eveiws

CointEq (-1)	Prob	**Long Run Cofficients(SA)**	Prob
0.157858-	**0.009**	**-0.296161**	**0.001**

الاستنتاجات

1-اثبت تحليل التكامل المشترك لنموذج ARDL معنوية المعلمات الكلية للنموذج أي ان النموذج خالي من المشاكل القياسية وبالتالي يمكن الاعتماد على العلاقة الناتجة من التحليل والاستفادة منها اقتصادياً .

2- استخدم البنك المركزي العراقي مزادات العملة الأجنبية كأحد الأدوات المستحدثة للمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار والحد من التضخم وهو هدف أساسي لتحقيق الأهداف الاقتصادية وحماية الاقتصاد من الصدمات

3- نستنتج من تحليل مسار الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة المدروسة ان الناتج المحلي الإجمالي يعاني من اختلال كبير في بنية تكوينه بسبب اعتماد البلد على مورد واحد الذي كلف العراق الكثير لارتباط المورد النفطي في الأسواق العالمية

4- اظهر من خلال نتائج اختبار (ADF) ان سلسلة البيانات كانت مزيج بين المستوى وعند الفرق الأول ووفقاً لذلك تم استخدام نموذج الإبطاء الموزع (ARDL) لتحليل التكامل المشترك للسلاسل الزمنية.

5- توصلت الدراسة ان (مبيعات العملة الأجنبية) تفسر حوالي73% من التغيرات الحاصلة في (GDP)، وكذلك 75% من التغيرات الحاصلة (In)،

6- تم التوصل بأن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين مبيعات العملة الاجنبية (SA) والناتج

المحلي الإجمالي وهناك تصحيح خطأ بلغ (0.051302-) وهو سالب ومعنوي وبمستوى احتمالية اقل (0.05) وهذا يعني ان عدم التوازن في الاجل القصير بين مبيعات العملة الاجنبية والمتغيرات المدروسة يتم تصحيحه في الاجل الطويل كما تم التوصل بأن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين مبيعات العملة الاجنبية (SA) والتضخم وهناك تصحيح خطأ بلغ (0.157858-) وهو سالب ومعنوي وبمستوى احتمالية اقل (0.05)

7- تبين النتائج ان المتغيرات المدروسة خالية من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين وفقا لاختبار (LM Test) و Heteroskedasticity Test وذلك لان قيمة الاحتمالية ل F والقيمة الاحتمالية لـ (Chi-Squared) هي قيم غير معنوية اكبر من (0.05) وعلى أساس ذلك تم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

التوصيات

1- ان نجاح سياسة البنك المركزي في المحافظة على استقرار التضخم يتطلب ان يتم التوجيه نحو تطوير وتنشيط القطاع الحقيقي من خلال التنسيق العالي بين عرض النقد والناتج المحلي ضمن برنامج مدروس لتحقيق التوازن بين القطاع النقدي والحقيقي.

2- يجب ان تكون من أولويات الحكومة هو تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية وذلك من خلال دعم القطاعات الاقتصادية ورفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وإعادة النظر بسياسات منح الائتمان والقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي بدورها تحقق تدفقاً نقدياً وتنعش الدورة الاقتصادية لتجاوز العجز المستمر في الميزان التجاري ولتعزيز وتقوية اقتصاد البلد في مواجهة الصدمات النقدية.

3- ضرورة تفعيل التداول المالي من خلال ربط الدينار العراقي بسلة من العملات الأجنبية وعدم الاعتماد بصورة أساسية على الدولار الأمريكي، لبناء اقتصاد قوي ومرن قابل لمواجهة الازمات الاقتصادية الأنية والمستقبلية.

4- يجب المحافظة على استقلالية البنك المركزي وتعزيز مكانته في تنفيذ السياسة النقدية بعيداً عن التدخلات والضغوط السياسية وعدم التشكيك برصانة خططها وكفاءة ادواتها.

الهوامش:

---

1) وليد عيدي عبد النبي، "مزاد العملة ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي"، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان متوفر في منشورات البنك المركزي، ص 4 .

2) ماهر عزيز عبد الرحمن،" قياس تأثير مزاد العملة كاداة نقدية فعالة لسوق السيولة النقدية لإرساء أسس النمو

الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013)"، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة التكنلوجية، العدد 37، المجلد 2، 2017،ص 573 .

3) Kathie L. Krumm ",Exchang Auctions,"CPD Discussion paper,1985,p1-2

4) ماهر عزيز عبد الرحمن،" قياس تأثير مزاد العملة كاداة نقدية فعالة لسوق السيولة النقدية لإرساء أسس النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013)"، مصدر سابق، ص573.

5) عوض فاضل إسماعيل،" تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 34، 2012، ص 10 – 11.

6) عمر محمود عكاوي، زهير حامد سلمان ،"دور مزاد العملة الأجنبية في تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي للمده (2003-2011)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 101، 2004، ص70.

7) سيماء رحيم،" إثر نافذة بيع العملة الأجنبية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية"، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد –قسم العلوم المالية والمصرفية، 2020، ص44.

8) Kind Leberger P. Charles ،" Economic Development" ، Second Edition ، 1995.p11.

9)محمود حسين الوادي، احمد العساف،" الاقتصاد الكلي "، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر، 2009، ص38 .

10) David Andolfatto ،" Macroeconomic Theory and Policy"، Simon Fraser University, canada ، August ،2005.

11) ازاد احمد سعدون، سميرة فخري،"اثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 منتصف 2010"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 7، العدد 23، 2011، ص100.

12) بن البار محمد، بن السيلت احمد،"اثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) "، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة محمد بو ضياف– المسيلة، تصنيف F31، E42, ص2.

13) سيماء محسن علاوي ،" دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 48 ،2016، ص 435-436.

14) مصطفى كامل رشيد،"قياس اثر نافذة بيع العملة الأجنبية في مؤشرات مختارة للاستقرار المالي في العراق للمدة (2004-2016)"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 57، 2018،ص44

15) شاكر حمود صلال، حسن خلف راضي،" تحليل اثر نافذة بيع العملة على معدلات التضخم في العراق"،مجلة كلية المأمون، الجامعة العراقية، كلية دجلة الجامعة، العدد 33، 2019، ص170

16) ماهر عزيز عبد الرحمن، " قياس تأثير نافذه بيع العملة كأداة نقدية فعالة لسوق السيولة النقدية لارساء أسس النمو الاقتصادي في العراق للمده 2003-2013" ، مصدر سابق، ص 580

17) البنك المركزي العراقي ،"التقرير الاقتصادي السنوي"، 2006، ص10

18) قاسم سعد صكبان، سوسن كريم هودان،" إثر بعض المؤشرات النقدية في سعر الصرف الدينار العراقي للمدة (1990-2016)"، مجلة اهل البيت، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 24، 2016 ، ص 206.

19) البنك المركزي العراقي ،"التقرير الاقتصادي السنوي"، 2016، ص 30.

20) رباب ناظم خزام، احمد صبيح عطية،" مزاد العملة بين الوفرة النقدية واستقرار سعر الصرف "، مجلة كلية الكوت. الجامعة، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد1، 2016، ص58.

21) البنك المركزي العراقي "التقرير الاقتصادي السنوي"،2019، ص 28

22) البنك المركزي العراقي،" التقرير الاقتصادي السنوي"، لسنوات مختلفة

23) شاكر حمود صلال، حسن خلف راضي،"تحليل اثر نافذة بيع العملة على معدلات التضخم في العراق" ،مصدر سابق، ص 164.

24) عبد الحسين الغالبي، سوسن كريم هودان ،" اثر استقلالية البنك المركزي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال المدة (1991-2013)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 14، العدد3، 2017، ص 446.

25) محمد عبد القادر عطية،" الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" ، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 621

26) عمار حمد خلف، " طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات"، ط1، عمان، دار الحامد للنشر، 2011، ص 82.

المصادر

اولاً: المصادر باللغة العربية

1- وليد عيدي عبد النبي، "مزاد العملة ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي"، البنك المركزي العراقي، المديرية
العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان متوفر في منشورات البنك المركزي.
2- ماهر عزيز عبد الرحمن،" قياس تأثير مزاد العملة كاداة نقدية فعالة لسوق السيولة النقدية لإرساء أسس النمو
الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013)"، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة التكنلوجية، العدد 37، المجلد 2، 2017
3- عوض فاضل إسماعيل،" تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 34، 2012.
4- عمر محمود عكاوي، زهير حامد سلمان ،"دور مزاد العملة الأجنبية في تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي للمده
(2003-2011)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 101، 2004.
5- سيماء رحيم،" إثر نافذة بيع العملة الأجنبية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية"، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد –قسم العلوم المالية والمصرفية، 2020.
6- محمود حسين الوادي، احمد العساف،" الاقتصاد الكلي "، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر، 2009.
7- ازاد احمد سعدون، سميرة فخري،"اثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 منتصف 2010"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 7، العدد 23، 2011، ص100.
8- بن البار محمد، بن السيلت احمد،"اثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) "، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة محمد بو ضياف – المسيلة، تصنيف F31، E42 , ص 2.
9- سيماء محسن علاوي " دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 48 ،2016

10- مصطفى كامل رشيد،"قياس اثر نافذة بيع العملة الأجنبية في مؤشرات مختارة للاستقرار المالي في العراق للمده
(2004-2016)"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 57، 2018.

11- رباب ناظم خزام، احمد صبيح عطية،" مزاد العملة بين الوفرة النقدية واستقرار سعر الصرف "، مجلة كلية الكوت
الجامعة، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد1، 2016.

12- قاسم سعد صكبان، سوسن كريم هودان،" إثر بعض المؤشرات النقدية في سعر الصرف الدينار العراقي للمدة (1990-
2016)"، مجلة اهل البيت، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 24، 2016

13- شاكر حمود صلال، حسن خلف راضي،" تحليل اثر نافذة بيع العملة على معدلات التضخم في العراق"،مجلة كلية المأمون، الجامعة العراقية، كلية دجلة الجامعة، العدد 33، 2019.

14- رباب ناظم خزام، احمد صبيح عطية،" مزاد العملة بين الوفرة النقدية واستقرار سعر الصرف "، مجلة كلية الكوت
الجامعة، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد1، 2016.

15- عبد الحسين الغالبي، سوسن كريم هودان ،" اثر استقلالية البنك المركزي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في
العراق خلال المدة (1991-2013)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد،
المجلد 14، العدد3، 2017.

16- محمد عبد القادر عطية،" الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" ، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،
2000.

17- عمار حمد خلف، " طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات"، ط1، عمان، دار الحامد للنشر، 2011.

18- البنك المركزي العراقي "التقرير الاقتصادي السنوي"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2019 .

19- البنك المركزي العراقي ،"التقرير الاقتصادي السنوي"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2006

20- البنك المركزي العراقي ،"التقرير الاقتصادي السنوي" المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، 2016

ثانياً: - المصادر الأجنبية

1-Kathie L. Krumm ",Exchang Auctions,"CPD Discussion paper,1985. 1

2- Kind Leberger P. Charles ،" Economic Development" ، Second Edition ، 1995

3- David Andolfatto ،" Macroeconomic Theory and Policy"، Simon Fraser University, canada ، August ،2005

Measuring the impact of the foreign auction on some macroeconomic variables in Iraq for the period (2004-2019)

Prof. Sawsan Karim Hodan Al-Jubouri
College of Administration and Economics,
University of Al-Qadisiyah
sawsan.aljubori@qu.edu.iq

Researcher: Adyan Salem Ali
eco.post17@qu.edu.iq

Keywords: analysis. coin auction. Iraqi economy

Summary:

The subject of the foreign exchange auction is of great interest to economists and researchers, and it is one of the direct monetary policy tools used by the Central Bank of Iraq and is of great importance in the extent of what the auction has achieved. Objectives that helped in controlling liquidity levels, controlling inflation rates and stabilizing the exchange rate. This research aims to test whether there is a co-integration relationship between foreign currency auction, GDP and inflation for the period 2004-2019. To achieve this goal, the ARDL model was used to show the effect of foreign currency sales on GDP and inflation, to prove the research hypothesis that (foreign currency auction has positive and negative effects on some macroeconomic variables represented in GDP and inflation.)) as well as using the Dickey test. -Fuller) Extender. Accordingly, the research reached a set of conclusions, the most important of which is that the foreign currency auction of the Central Bank of Iraq had a clear impact in achieving stability in the general level of prices and reducing inflation, and the study found that the foreign currency auction shows about 73% of the changes in (GDP) as well as 75% of the Changes and outcome (In) and the studied variables are free from the problem of autocorrelation and instability of homogeneity of covariance by (LM test) and heterogeneous elasticity test, because the probability value of F and probability value (Chi -

Squared) are non-significant values greater than (0.05). The research also presented a set of proposals, the most important of which is that the success of the central bank policy requires directing guidance towards developing and revitalizing the real sector through high coordination between the money supply and the domestic product within a well-studied framework. Program to achieve balance between the monetary and real sector.